قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17493) - السنة الحادية والخمسون - الجمعة 25 شعبان 1447هـ - 13 فبراير 2026م

تلاشي التغطية الإعلامية لغزة.. عندما يقتل الفلسطينيون مرتين!

بقلم:

د. رمزي بارود ○

لي زميل يعمل محررا في إحدى المؤسسات الإعلامية واسعة الانتشار وقد كان يركز على ما يحدث في غزة طوال فترة حرب الإبادة الجماعية التي استمرت عامين. لقد عبر لي مؤخراً عن شدة إحباطه من أن غزة لم تعد محوراً رئيسياً في الأخبار العالمية.

في الحقيقة لم يكن زميلي بحاجة إلى أن يقول لي ذلك الكلام، إذ إنه من الواضح أن غزة قد تم تهميشها بالفعل في التغطية الإعلامية – ليس فقط من قبل وسائل الإعلام الغربية الرئيسية، المعروفة منذ فترة طويلة بانحيازها الكامل لصالح إسرائيل، ولكن أيضًا من قبل وسائل الإعلام التي توصف غالبًا، سواء كان ذلك صحيحًا أم لا، بأنها «مؤيدة لفلسطين».

للوهلة الأولى، قد يبدو هذا التراجع مجرد أمر روتيني. فقد تطلّبت غزة وسكانها خلال ذروة حرب الإبادة الجماعية التي نفذتها إسرائيل اهتماماً مستمراً وتغطية متواصلة ومكثفة، بينما تطلّبت غزة بعد الإبادة الجماعية اهتماماً أقل، غير أن الأمر ليس بهذه الصورة ذلك أن حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة لم تتوقف وهي متواصلة على أشدها بأشكال مختلفة.

استنادا إلى الأرقام الإحصائية الصادرة عن وزارة الصحة في غزة، فقد قُتل نحو 500 فلسطيني وأُصيب المئات بجروح منذ إعلان ما يُسمى بوقف إطلاق النار في شهر أكتوبر 2025، على الرغم من الادعاءات المتكررة بتوقف المجازر واسعة النطاق. هذه ليست حوادث معزولة أو «انتهاكات»، بل هي استمرار للسياسات القاتلة نفسها التي مُورست خلال العامين الماضيين.

وبطبيعة الحال فإن حصيلة القتلى اليومية يرافقها دمارٌ على نطاق واسع يكاد يكون من المستحيل استيعابه. فقد قُتل أكثر من 71 ألف فلسطيني منذ شهر أكتوبر 2023، حيث مُحيت أحياء سكنية بأكملها، ودُمّرت البنية التحتية، وأصبحت الحياة المدنية شبه مستحيلة نظرا لانعدام مقوماتها.

وحتى ندرك تماما عمق الأزمة في قطاع غزة، يجب أن نعلم بأن أكثر من مليون شخص نازحين يعيشون مشردين في خيام وملاجئ مؤقتة تنهار تحت وطأة عواصف الشتاء والفيضانات والرياح العاتية. لقد تجمد أطفال رضع حتى الموت، فيما تنتقل العائلات من ملجأ مؤقت إلى آخر، ينهشها البرد الشديد وتتقاذفها المخاوف.

تحت أنقاض غزة ترقد آلاف الجثث التي لا تزال مدفونة تحت الركام، ولا يمكن الوصول إليها بسبب تدمير إسرائيل للآليات الثقيلة والطرقات وخدمات الطوارئ. ويُعتقد أن آلافاً آخرين مدفونون في مقابر جماعية بانتظار استخراجهم ودفنهم بشكل لائق.

في غضون ذلك، لا تزال مئات الجثث متناثرة في مناطق شرق ما يُسمى بالخط الأصفر، وهو خط حدودي يُزعم أنه يفصل المناطق العسكرية عن «المناطق الآمنة» الفلسطينية. لم تحترم إسرائيل هذا الخط قط، بل كان وهماً منذ البداية، استُخدم للإيهام بحالة ضبط النفس، والتعتيم على العنف المتواصل في كل مكان.

ومن وجهة نظر إسرائيل، لم تتوقف الحرب قط. وحدهم الفلسطينيون هم المطالبون بالالتزام بوقف إطلاق النار وهم يخافون من أن يستخدم أي رد فعل، مهما كان ضئيلاً، كمبرر لاستئناف عمليات القتل الجماعي، بموافقة كاملة من الإدارة الأمريكية وحلفائها الغربيين.

في الحقيقة فإن عمليات قتل الفلسطينيين لم تتوقف وإنما خفت وتيرتها نسبيا. ففي الخامس عشر من يناير الماضي، أسفرت الهجمات الإسرائيلية عن مقتل 16 فلسطينياً، بينهم نساء وأطفال، في أنحاء متفرقة من قطاع غزة، على الرغم من عدم وقوع أي مواجهة عسكرية.

ومع ذلك، وطالما أن أعداد القتلى الذين تزهق أرواحهم بشكل يومي تظل أقل من المستوى الذي يمكن أن يتم الحديث عنده عن مذابح جماعية – أي أقل من 100 جثة في اليوم – فإن غزة تتلاشى بهدوء وتغيب عن عناوين الأخبار.

يعيش اليوم أكثر من مليوني فلسطيني في حوالي 45 بالمائة من مساحة غزة الصغيرة أصلاً والبالغة 365 كيلومتراً مربعاً، مع دخول كميات ضئيلة من المساعدات فقط، وانعدام الوصول الموثوق إلى المياه النظيفة، في ظل نظام صحي مدمر يكاد لا يعمل.

لقد تم تدمير اقتصاد غزة فعلياً. فحتى الصيادون نجدهم اليوم إما ممنوعين تماماً من الوصول إلى البحر أو مجبرين على عدم تجاوز مسافة تقل عن كيلومتر واحد من الشاطئ، مما يحول مصدر رزق يعود لقرون إلى خطر الموت اليومي الداهم.

أما التعليم فقد تحول إلى مجرد وسيلة للبقاء على قيد الحياة. يدرس الأطفال في الخيام أو في مبانٍ مدمرة جزئياً، حيث تضررت أو دُمرتْ جميع المدارس والجامعات تقريباً في غزة جراء القصف الإسرائيلي.

لم تتخلَّ إسرائيل عن الخطاب الذي وضع الأسس الأيديولوجية للإبادة الجماعية. ويواصل كبار المسؤولين الإسرائيليين التعبير عن رؤاهم للدمار الدائم والتطهير العرقي، وهو خطاب يجرّد الفلسطينيين من إنسانيتهم ويصوّر الدمار كسياسة وضرورة استراتيجية.

لكن لماذا تُصرّ إسرائيل بحكومتها المتطرفة على الإبقاء على قطاع غزة على حافة الانهيار؟ ولماذا تعرقل إسرائيل بحكومتها المتطرفة الاستقرار وتؤخر الانتقال إلى المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار؟

الجواب واضح لا لبس فيه: تسعى إسرائيل إلى الحفاظ على خيار التطهير العرقي. وقد دعا مسؤولون كبار علنًا إلى الاحتلال الدائم، والهندسة الديموغرافية، ومنع الفلسطينيين من العودة إلى مناطقهم المدمرة شرق الخط الأصفر.

لكن ماذا عن الإعلام؟

لقد بدأت وسائل الإعلام الغربية بدورها في إعادة تأهيل صورة إسرائيل، وإعادة إدراجها في الأخبار العالمية كما لو أن حرب الإبادة الجماعية التي شنتها في قطاع غزة لم تحدث قط.

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن حتى أجزاء من وسائل الإعلام التي تسمى «المؤيدة لفلسطين» تبدو وكأنها تمضي قدماً – كما لو أن حرب الإبادة الجماعية كانت حدثا مؤقتا، وليست حالة طوارئ أخلاقية مستمرة.

قد يحاول المرء تبرير هذا الإهمال بالإشارة إلى أزمات في أماكن أخرى من العالم، على غرار فنزويلا، وإيران، واليمن، وسوريا، وغرينلاند، لكن مثل هذا التبرير يظل واهيا ما لم يتم انتشال غزة بالفعل من الكارثة، وهو ما لم يحدث.

نجحت إسرائيل، إلى حدٍّ خطير، في تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم بشكل ممنهج عبر عمليات القتل الجماعي. وبمجرد أن يصل العنف إلى مستويات الإبادة الجماعية، يصبح العنف الأقل حدة –وإن كان لا يزال مميتاً– أمراً طبيعياً. ويصبح الموت البطيء للناجين مجرد ضجيج في الفراغ.

هكذا يُقتل الفلسطينيون مرتين: أولاً من خلال حرب الإبادة الجماعية، ثم من خلال المحو – من خلال الصمت، والتشتيت، والانسحاب التدريجي للانتباه عن معاناتهم الجماعية المستمرة.

يجب أن تبقى فلسطين وشعبها في صميم التضامن الأخلاقي والسياسي في العالم. ليس هذا عملاً خيرياً، ولا تعبيراً عن انحياز أيديولوجي، بل هو الحد الأدنى الواجب تقديمه لشعب خذله العالم بالفعل –ولا يزال يخذله– كل يوم.

الصمت الآن على الكارثة الإنسانية في غزة ليس حياداً؛ بل هو تواطؤ.

○ أكاديمي وكاتب فلسطيني

أمريكا وإيران.. على حافة الهاوية!

بقلم:

د. عبد المنعم سعيد

بلغت حالةُ التحدي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وضعًا حرجًا فإما أنها سوف تكون حالة حرب شاملة هذه المرة؛ أو أن جولة المفاوضات الأولى قد أفرزت خروجا من عن حافة الهاوية وقبول مسار للتعامل مع قضية السلاح النووي الإيراني مع توافقات أمريكية إيرانية على فتح مفاوضات أخرى للتعامل مع باقي القضايا الواقعة على جدول الأعمال. الوسطاء العرب (مصر والسعودية والإمارات وسلطنة عمان وقطر) والمسلمون (تركيا وباكستان) سوف يحتاجون إلى «صبر أيوب» حتى لا تنزلق أرجل المفاوضين إلى الهاوية. ذلك أن المفاوضات في هذه الحالة تنعقد وسط مناخ لا يلائم التوصل إلى حل يجذب الجميع بعيدا عن الحافة، ويغطي قطاعا حاميا لها من البقاء في المنطقة الحرجة. وحتى وقت قريب كان مرصودا أن المفاوضات سوف تجرى في إسطنبول تركيا؛ لكن تم تحويلها لتنعقد في سلطنة عمان التي كثيرا ما كانت جسرا بين الطرفين كان أشهرها ذلك الذي استخدمته الولايات المتحدة للتغطية على الهجوم الذي شنته مع إسرائيل لحرب الاثني عشر يوما!

الحقيقة إن التاريخ لا يعيد نفسه بسهولة، وهذه المرة فإن الحديث عن التفاوض وممارسته ينعقد وسط حالة عالية من التأهب العسكري: الولايات المتحدة وضعت زهرة أسطولها في بحر العرب القريب من إيران، وإيران أعلنت حالة التأهب في أسطولها لكي يقوم بمناورات عسكرية قرب «مضيق هرمز» والشواطئ الإيرانية.

وعلى سبيل الاستطلاع قامت طائرة مسيرة إيرانية بالسير فوق حاملة الطائرات «إبراهام لينكولن»، وقامت هذه بإسقاطها عن طريق الطائرة الأمريكية35-F ؛ آخر ما أنتجته الترسانة التكنولوجية الأمريكية في ميدان الدمار. الواقعة كثفت جهود الوساطة من عقد المفاوضات حتى تكون مقدمة لوقف التصعيد ومعه حالة الطوارئ، والتوقف عن التهديد والدعاية الساخنة التي يقوم بها كل طرف إزاء الطرف الآخر. المفاوضات في الواقع كان السعي إلى عقدها صعبا نظرا لارتفاع حالات التأهب؛ وتدخل الوسطاء لم يفلح في دفع الطرفين إلى التراجع العسكري ولا توقف الوعيد الذي وعد به كل طرف الطرف الآخر. إيران كانت راغبة في تأكيد أن حالتها الآن تختلف عما كانت عليه وقت الحرب، وأنها الآن أكثر استعدادا لكي تلقن واشنطن درسا قاسيا؛ والولايات المتحدة كانت تريد استمرارا للصورة التي تكونت عنها في الساحة العالمية بعد غزو فنزويلا وخطف رئيسها مادورو وزوجته، والحديث عن ضم جزيرة جرينلاند للوصاية الأمريكية بالشراء أو بالقوة.

إن «الفيل في الحجرة» كما يقال في الحديث الأمريكي عن وجود أمور حاسمة في ساعة التواصل والتفاوض لا يأتي ذكرها بينما يعلم الجميع أنها عناصر لا يمكن تجاهلها. ما كان يرفرف على الساسة في طهران هو الأوضاع الداخلية التي جرت في إيران بمقتضاها خرج مئات الألوف من الإيرانيين في أغلب المحافظات الإيرانية مطالبين بإسقاط النظام وتحميله مسؤولية الإخفاق في الحرب الأخيرة، فضلا عن إدارة الدولة واقتصادها الذي دخل في مراحل صعبة.

كذلك الوضع داخل الولايات المتحدة لم يكن يقل حرجا، وظهر ذلك بعد ما تراكم من اعتراضات على استخدام الرئيس ترامب للقوة المسلحة للخلاص من المهاجرين غير الشرعيين وما نتج عنها من سقوط قتلى في ولاية «مينيسوتا»؛ والذي صاحبه انخفاض نسب التأييد لترامب في استطلاعات الرأي العام خاصة في ظل ما انتهى إليه أمر الإدارة الأمريكية من شقاق مع الدول الأوروبية وشركاء حلف الأطلنطي. ببساطة كان كلا الطرفين في حاجة إلى ما يطمئن به الجبهة الداخلية في بلاده فضلا عن حلفائه حيث إيران تريد الحفاظ على «وكلائها» من المليشيات العربية في العراق ولبنان واليمن؛ أما الولايات المتحدة فقد كانت تقف على أكتافها إسرائيل ومجموعتها الحاكمة والتي ترى أنها شريكة فيما يجري سواء كان في ساحة القتال أو طاولة المفاوضات.

الوسطاء كان أمامهم نقاط مستعصية؛ البيئة التفاوضية كانت واقعة فوق صفيح ساخن ناجم عن حرب غزة الخامسة ونتائجها من «حرب الساحات» واستمرار سخونتها على جبهتي غزة ولبنان. وزاد على ذلك التأهب العسكري المشار إليه سابقا والذي طرح حالة من التربص والخوف من انفلات الأصابع على الزناد. وسط هذا المناخ الساخن فإن أجندة التفاوض كانت معقدة وأولويات كل طرف فيها مختلفة عن الآخر.

الولايات المتحدة تريد مناقشة المسألة النووية والصواريخ الإيرانية الثقيل منها والخفيف ووقف الاستعانة بالوكلاء – حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان والحشد الشعبي في العراق والحوثيون في اليمن – والتوقف عن إعدام المتظاهرين المعادين للمرشد العام خاصة بعد أن وعدهم الرئيس ترامب بأن «المساعدات قادمة».

هذا الجدول من القضايا مرفوض من الجانب الإيراني، الذي يرى فيه تدخلا إمبرياليا في الشؤون الداخلية للدولة الإيرانية ذات السيادة؛ وبينما يبدي استعدادا للتعامل مع المسألة النووية على أساس من استمرار القدرة على تخصيب اليورانيوم، فإنه يطلب رفع العقوبات الاقتصادية الواقعة على طهران بطريقة تتناسب مع كل تنازل تقدمه إيران التي عرضت تسليم 400 كيلو جرام من اليورانيوم المخصب بنسبة 60% إلى روسيا كدليل على حسن النية. حافة الهاوية حرجة وإنا لمنتظرون!

من وهم التسوية إلى تكريس الاحتلال

بقلم: بهاء رحال ○

مع قرارات حكومة الاحتلال الأخيرة أصبحت اتفاقيات أوسلو بلا معنى، ليس فقط على الأرض بل كوثيقة تفاهمات من أجل التوصل إلى التسوية العادلة والحل الشامل، تلا ذلك تصريحات لوزير مالية الاحتلال، والتي قال فيها: «نحن بهذه القرارات ندفن قيام الدولة الفلسطينية»، وهو يعني ذلك لما تمثله تلك القرارات من قضم وضم وتهويد، إلى جانب تضييق حياة الفلسطيني ودعم المستوطنين وتوفير الحماية لهم ليواصلوا اعتداءاتهم على الناس الذين لا يجدون الحماية من أحد، ويتعرضون للتنكيل الدائم، خاصة في المناطق الريفية وعلى أطراف المدن الفلسطينية.

سقطت اتفاقيات أوسلو عمليا ولا أسف عليها. صحيح أنها كانت نواة لقيام الدولة الفلسطينية، لكنها بعد سنوات طويلة أصبحت عبئًا يثقل كاهل الفلسطيني بالاشتراطات والتعهدات والوعود، ولأنها لم تصل بنا إلى الدولة المنشودة فلا أسف عليها، لأن الهدف منها لم يتحقق، وذلك بفعل الرفض الإسرائيلي وتعنت الحكومات الصهيونية المتعاقبة، خاصة حكومات اليمين المتطرف الذي أراد أن ينهي أوسلو لما يعتبرها الخطيئة الكبيرة التي ارتكبها حزب العمل آنذاك حين قام بالتوقيع عليها في حديقة البيت الأبيض برعاية دولية وحضور أممي وعالمي. وقد سعى اليمين الإسرائيلي منذ ذلك اليوم لقتل عملية السلام التي ما إن انطلقت حتى اغتيل رئيس حكومة إسرائيل آنذاك إسحق رابين على يد أحد أعضاء اليمين المتطرف، وتوالت السنوات، وكلما انفكت عقدة نحو الحل وضع نتنياهو عشر عقد إضافية في الطريق الذي ظل متعثرًا حتى اليوم، وبقيت أوسلو تثقل كاهل الفلسطيني قيادةً وشعبًا بتعهدات واشتراطات، بينما ظل الجانب الإسرائيلي يتهرب من تنفيذ استحقاقات الاتفاق والبنود التي اتفق عليها.

ما سعى إليه اليمين العنصري بزعامة نتنياهو يحاول فرضه تارة بالقوة العسكرية والبطش والإبادة، وتارة أخرى بقوانين عسكرية تسهم في خلق واقع على الأرض مختل في الجغرافيا ومعتل في الديموغرافيا، وتصبح إمكانية قيام الدولة الفلسطينية أمرًا مستحيلًا حين تقطع المستوطنات كل تواصل جغرافي بين المدينة والقرية والمخيم، كما وُضعت القدس في عزلة عن محيطها العربي الفلسطيني، محاصرة بالجدار ومحاطة بالمستوطنات من كل الجهات. وهذا كله يحدث بينما صوت العالم ظل خافتًا، فلا المؤسسات الدولية ومجلس الأمن يتحركان لحماية قراراتهما الصادرة عنهما، ولا ترامب يغير من سياساته وانحيازه المفرط، ولا الإقليم قادر على درء الأخطار التي تحدق بالقضية الفلسطينية، ولا الشعب الفلسطيني متحد وفق استراتيجية عمل موحدة وخط دفاعي يجمع عليه الكل الفلسطيني، ليكون خيط نجاة في هذه المرحلة الخطيرة من عمر قضيتنا الوطنية.

لم يعد الشجب والتنديد ذا معنى، ولا تحمل النداءات الدولية أيَّ جدوى، ولا تؤثِّر في واقع الحال أمام تسونامي القرارات الاستيطانية والتهويدية والسياسات الاحتلالية والإحلالية. فمن جهة، تواصل حكومة الاحتلال حربَها المفتوحة على الشعب الفلسطيني، ومن جهة ثانية، تصدر القرارات التي تنال من وحدة الجغرافيا الفلسطينية، وتستهدف الوجود الفلسطيني بكل مكوِّناته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذه القرارات تنسف كلَّ القرارات الدولية القائمة على حلّ الدولتين والرامية إلى تحقيق السلام العادل. فما صادق عليه المجلس المصغّر لحكومة نتنياهو لا يتعارض فقط مع قرارات الشرعية الدولية، بل مع كل اتفاقات أوسلو، وتعهدات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وما تم التوقيع عليه في البيت الأبيض، ومع التزامات المجتمع الدولي، واعترافات الدول بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته على كامل الأرض المحتلة عام 1967.

سياساتٌ عقيمة، وخططٌ واهية، ومحاولات إحلال استيطاني، ونظام أبارتهايد، ودفع الفلسطيني نحوَ التهجيرِ والمنفى، تارةً بالقوة العسكرية والبطش، وتارةً بالخنق الجغرافي والاقتصادي والتعليمي والصحي، وقد جاءت القراراتُ الأخيرة لتتوج مشروع اليمين المتطرف الساعي، وهم يجاهرون بتصريحاتهم، وليس آخرها ما قاله سموتريتش، رافعًا شعار: «ندفن الدولة الفلسطينية». وهذا واحدٌ من الأبواب التي تعوي ليل نهار ضد كل ما هو فلسطيني، وتدفع بالمستوطنين ليعيثوا خرابًا في الأرض تحت حراسة جيش الاحتلال.

إن فلسطينِ اليوم تعيش خطرًا وجوديًّا واستهدافًا مباشرًا مُعلنًا، ومن حالة القتل الجماعي والإبادة، إلى حالات الحصار والخنق والمصادرة والتهويد. وأمام عدم التحرك الدولي الجاد والفاعل، والتحرك العربي والإقليمي، وفي ظل انحياز الرئيس ترامب، يبقى من يعتلي حكومة الاحتلال غيرَ آبهٍ بالقانون الدولي والمواثيق الأممية، متخذًا من هذه السياسة العنصرية طريقًا وحيدًا، ونهجًا بسلوكٍ عنصريٍّ فاشي، وعقليةٍ موغلة في التطرف.

وأمام ما يحدث، وفي ظل سياسات أمريكية منحازة، وضعفٍ دولي، وهشاشةٍ إقليميةٍ وعربية، فإنّ الموقفَ الفلسطينيَ لا يزال يراوحُ مكانه بين التنديد والاستنكار. وهذا الشجبُ الذي لا تفهمه حكومةُ الاحتلال، لذلك فإن أدواتِ الفعل يجب أن تتغير لتوائم الظرفَ والواقعَ المعقّد، وأن تكون الخطةُ بحجم التحديات؛ فالصمتُ لا يردع المحتل، والانتظارُ سيفضي إلى عواقب أكثر خطورة، ما يستدعي الانتقال من مربع ردّ الفعل إلى الفعل المؤثر، ومن لغة البيانات إلى أدوات المواجهة السياسية والقانونية والشعبية، وبناء استراتيجية وطنية جامعة تستند إلى وحدة الموقف، وتفعيل كل أشكال الضغط المشروعة، لحماية الأرض والإنسان، وإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني عادلة لا تسقط بالتقادم ولا تُمحى بقرارات القوة والهيمنة.

○ كاتب من فلسطين

لماذا يوقعك «التيك توك» في شِباك الإدمان؟

بقلم:

د. إسماعيل محمد المدني

هناك حقيقة قديمة ومتجددة يجب أن يعلمها الجميع ويقتنع بواقعيتها كل إنسان، وهي أن الشركات العملاقة هدفها الوحيد، وهمها الرئيس هو الربح السريع وكنز وتجميع الثروة الكبيرة حتى ولو كانت على حساب أي شيء آخر. فهذه الشركات بوصلتها متجهة كلياً نحو المال، فلا ترقب في أحد إلاً ولا ذمة، فلا تؤمن بالقيَّم الإنسانية، ولا تعتقد بالمبادئ البشرية، فلا ضوابط أخلاقية تحكُمها، ولا نظم إنسانية راقية تمشي عليها. فكم شركة صناعية هَدَمت البيئة الإنسانية والطبيعية، فلوثت الهواء والماء نوعاً وكماً، وأفسدت التربة، وتسببتْ في وقوع مظاهر بيئية كارثية في السماء الدنيا والسماء العليا والفضاء الواسع الشاسع، فأودت بحياة الكثير من البشر، وأسقطتهم بين جريح ومريض وصريع دفنوا تحت الثرى.

واليوم تأتي الشركات العملاقة في مجال التقنية الرقمية وتطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي فتسير على نهج وخطى المصانع الكيميائية ومحطات توليد الطاقة، فتُلوث مكونات البيئة من جهة، وتلوث فكر وعقل الإنسان من جهة أخرى، وبخاصة الصحة النفسية والعقلية للأطفال، والمراهقين، والشباب، وتلقي بهم في غياهب الإدمان والاعتماد الكلي على استخدامها. ومعظم هذه التقنيات التي يكب الناس على استعمالها، وبالتحديد الأطفال، مُصممة في جوهرها وبشكل متعمد من قبل عقول شياطين الإنس الذَّين يديرون هذه الشركات لتطويع عقل ونفسية المستخدم ليتحول إلى عبد ذليل لها لا يستغني عنها، فلا يستطيعُ أن يفارقها ليلاً أو نهاراً، ويستعملها طوال اليوم ولسنوات طويلة حتى يقع ضحية سهلة لهذه التقنية المفترسة والفاسدة، فتزيد عندئذٍ أرباح شركاتهم، وتتراكم وتتجمع ثرواتهم على حساب صحة فلذات أكبادنا.

ومن هذه التطبيقات التقنية الرقمية في شبكات وسائل التواصل الاجتماعي، ومن منصاتها المشهورة الواسعة الانتشار حول العالم والتي بدأت تفوح منها رائحة نتنة وكريهة انتشرت في أعماق المجتمعات، وشعر بها الناس والعلماء خاصة هي «تيك توك».

ففي السادس من فبراير 2026 نشر الاتحاد الأوروبي تقريراً مفصلاً استغرق عامين منذ فبراير 2024 من التحقيق والدراسة الميدانية، إضافة إلى دراسة ظاهرة جديدة في مجال وسائل التواصل الاجتماعي يُطلق عليها «تأثير جُحر الأرنب» (rabbit hole ef-fect). وقد توصل التقرير الأولي إلى عدة استنتاجات خطيرة ومهمة جداً، منها أن هذا التقرير العملي المعمق والشامل اتهم شركة تيك توك بأنها صَمَّمتْ برامجها بشكل متعمد ومقصود سلفاً لتُسقط المستخدم في الإدمان عليها (addictive design)، كما أن «نموذج العمل» (business mod-el) للشركة هو العمل على إبقاء الفرد مع المنصة ساعات طويلة من اليوم والليلة، فيستغرق جل وقته من الليل، وبخاصة عند الأطفال والمراهقين مع تيك توك، فيسهرون معه ومع محتواه من فيديوهات متواصلة لا تنتهي. فالشركة تعمل بشكل ممنهج وخبيث على إيقاع فلذات أكبادنا في الإدمان.

وهناك عدة خصائص ومميزات موجودة في منصة تيك توك تحقق هدف الإدمان، مثل «التشغيل التلقائي» (autoplay)، و«التمرير اللانهائي» (infinite scroll). فمثل هذه المميزات الفاسدة والمدمرة للعقل والنفس هي التي تجعل المستخدم ينزلق في «جحر الأرنب» ولا يستطيع الخروج منه بسهولة ويسر وبإرادته الذاتية، مما يجعله يقضي ويضيع ساعات طويلة من وقته أمام تيك توك ومحتوياته الفاسدة للعقل والنفس. فهذا التدفق المستمر وغير المتوقف للمحتوى على تيك توك، مثل الفيديو وغيره يجعل مخ ودماغ المستخدمين في حالة ووضع التشغيل التلقائي والآلي، أي لا سيطرة على المخ فيما يقوم به، مما يؤدي إلى ظهور سلوكيات القهري اللاإرادي للمستخدم، فيقوم بتكرار أفعال غير مرغوب فيها بشكل مفرط وغير اعتيادي ولا يمكن التحكم فيه.

كذلك من استنتاجات تقرير الاتحاد الأوروبي هو الأضرار التي تُلحقها هذه المنصة على المستخدمين، وبخاصة الأطفال، والمراهقين، والشباب حيث يقضون نحو 5 ساعات يومياً أمام تيك توك وغيره من وسائل التواصل الاجتماعي مما يترك بصمة قوية متجذرة في صحتهم العقلية والنفسية، كما تنعكس عليهم من الناحية الاجتماعية من العزلة والابتعاد عن الأسرة والمجتمع.

ونظراً لأهمية هذا التقرير على الأمن الصحي لهذا الجيل من الأطفال خاصة، والأجيال القادمة عامة، فقد أعلنت المفوضية الأوروبية وهي الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي في التاسع من فبراير فتح تحقيق داخلي رسمي لتقييم استنتاجات هذا التقرير الأولي، وما إذا قامت شركة تيك توك بمخالفة القانون في سلامة وأمن الاستخدام، وبالتحديد قانون «الخدمات الرقمية» (Digital Services Act) لعام 2022 الذي يلزم شركات وسائل التواصل الاجتماعي بحماية الأمن الصحي للمستخدم. كما حذرت المفوضية الأوروبية تيك توك على ضرورة إحداث تغيير في برامج تشغيل المنصة لمواجهة جميع التهديدات التي تصاحب استخدامها، وإذا لم تقم بالتغيرات اللازمة، فستواجه غرامات مالية تصل إلى 6% من إيراداتها السنوية على المستوى الدولي.

فهذا المثال العملي الخاص بالتأثيرات الخطرة والفاسدة لمنصة تيك توك على الصحة الجسدية، والعقلية، والنفسية للأجيال الحالية والمستقبلية ينطبق بدرجات متفاوتة على باقي وسائل التواصل الاجتماعي. فهناك إجماع عند العلماء المختصين، وعند رجال التشريع والسياسة وحكومات العالم بأن شبكة التواصل الاجتماعي تهدد سلامة وأمن جميع المستخدمين، وبخاصة الصغار في السن، مما يحتم ضرورة تقنين هذه الوسائل من مناح كثيرة، منها عمر المستخدم، ومحتوى هذه الوسائل، والساعات التي يقضيها الفرد أمامها، وإذا لم نُنظم هذه العملية فسيكون إثم ومفاسد هذه الوسائل أكثر من نفعها، وضررها أكبر من فوائدها.

ismail.almadany@gmail.com